

وعلى قرار مجلس ادارة هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون في اجتماعه الثاني بدولة الكويت بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨٤ بشأن اعتماد مواصفات قياسية خلنجية موحدة .
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٤/٥٢ الصادر بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٨٤ الخاص بحظر استيراد البضائع والمنتجات التي تخالف المواصفات القياسية التي صدرت أو تصدر بها قرارات وزارية .
وببناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرار

مادة أولى : تعتبر المواصفات القياسية الخلنجية الموحدة التالية مواصفات قياسية عمانية ملزمة ، تلتزم بها جميع الجهات المعنية بالسلطنة ، مع عدم الالخلل بما جاء بأي قرارات سابقة (بالسلطنة) لا تتعارض مع هذه المواصفات :

- أ - م.ق. عم. ١٩٨٤/٥٩ : الحليب المجفف .
ب - م.ق. عم. ١٩٨٤/٦٣ : المواد الملونة المستخدمة في المواد الغذائية .

مادة ثانية : يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة الرابعة من المرسوم السلطاني رقم ١٩٧٨/١ المشار إليه .

مادة ثالثة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر في : ٢٨ ربیع الثانی ١٤٠٥ هـ
الموافق : ١٩ ينیٰپیر ١٩٨٥ م

العقید الرکن
سالم بن عبد الله الغزالی
وزیر التجارة والصناعة

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٢٠٥).
الصادرة في ٢/٢/١٩٨٥ م .

قرار وزاري رقم ٨٥/٤

وزیر التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٦/٣٩ الصادر بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٧٦ .
وعلى المرسوم السلطاني رقم ١/٧٨، الصادر بتاريخ ٣ يناير ١٩٧٨ م .
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٤/٣٨ الصادر بتاريخ ٦ سبتمبر ١٩٧٤ الخاص باستخدام نظام
الجرام والكيلوجرام والطن بالسلطنة .
وعلى قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في اجتماعه الثالث بدولة البحرين بتاريخ ٩ نوفمبر
١٩٨٢ ، بشأن هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون .

وعلى قرار مجلس ادارة هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون في اجتماعه الثاني بدولة الكويت بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨٤ بشأن اعتماد مواصفات قياسية خليجية موحدة .
وعلى القرار الوزاري رقم ٨٤/٥٣ الصادر بتاريخ ٨ أكتوبر ١٩٨٤ الخاص بحظر استيراد البضائع والمنتجات التي تخالف المواصفات القياسية التي صدرت أو تصدر بها قرارات وزارية .
وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرار

مادة أولى : تعتبر المواصفات القياسية الخليجية الموحدة التالية مواصفات قياسية عمانية ملزمة ، تلتزم بها جميع الجهات المعنية بالسلطنة .
أ - م.ق. عم. ١٩٨٤/٥٥ م : السنج التجارية من درجة الدقة المتوسطة .
ب - م.ق. عم. ١٩٨٤/٥٧ م : السنج التجارية من درجة الدقة العادية من ١ جرام حتى ٥٠ كيلوجرام .

مادة ثانية : يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القرار بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة الرابعة من المرسوم السلطاني رقم ٧٨/١ المشار إليه .

مادةثالثة : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية وي العمل به بعد مرور ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

صدر في : ٢٨ ربیع الثانی ١٤٠٥ هـ
الموافق : ١٩ ينی ١٩٨٥ م

العقید الرکن
سالم بن عبد الله الغزالی
وزیر التجارة والصناعة

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٣٠٥) .
الصادرة في ٢/٢/١٩٨٥ م .

قرار وزاري

رقم ٨٥/٥

وزیر التجارة والصناعة

بعد الاطلاع على المرسوم السلطاني رقم ٧٦/٣٩ الصادر بتاريخ ٢٠ أكتوبر ١٩٧٦ .
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٨/١ ، الصادر بتاريخ ٣ يناير ١٩٧٨ م .
وعلى قرار المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون في اجتماعه الثالث بدولة البحرين بتاريخ ٩ نوفمبر ١٩٨٢ ، بشأن هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون .
وعلى قرار مجلس ادارة هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون في اجتماعه الثاني بدولة الكويت بتاريخ ١١ نوفمبر ١٩٨٤ بشأن اعتماد مواصفات قياسية خليجية موحدة .